مدخل العلوم القانونية

تقسيمات القاعدة القانونية

السنة الاولى ليسانس

كلية الحقوق - جامعة محمد

الأستاذة تباني روميساء

جانفي 2024

مفتاح المصطلحات

مدخل القاموس

مختصر

مرجع بيبليوغرافي

مرجع عام

قائمة المحتويات

وحدة 5

مقدمة 7

I-القاعدة القانونية الآمرة ومجال تطبيقها 9

آ. القاعدة القانونية الآمرة.....9

ب. مجال تطبيقها.....9

II-القاعدة المكملة ومجال تطبيقها 11

آ. القاعدة المكملة.....11

ب. مجال تطبيقها.....12

پ. تمرين.....12

ت. تمرين.....12

ث. تمرين.....13

حل التمارين 15

قاموس 17

معنى المختصرات 19

قائمة المراجع 21

دليل 23

وحدة

من الأهداف المتوقع بلوغها:
1 ـ يتعرف الطالب بتقسيمات القاعدة القانونية.
2 ـ يتمكن الطالب من تحديد مجال تطبيق القاعدة القانونية.

مقدمة

نتناول فيمايلي القاعدة القانونية الامرة و القاعدة القانونية المكملة :

I القاعدة القانونية الآمرة ومجال تطبيقها

القاعدة القانونية الآمرة 9
مجال تطبيقها 9

سنتطرق في مايلي للقاعدة الامرة و مجال تطبيقها

آ. القاعدة القانونية الآمرة

هي القواعد التي تأمر بسلوك معين أو تنهي عنه ،بحيث لا يجوز للأفراد مخالفتها أو الاتفاق على مخالفة ما تقرره .

ب. مجال تطبيقها

فرنسية

نجد مجال تطبيق القاعدة الامرة في القانون العام و القانون الخاص:

القانون العام: سنتطرق للقانون العام الخارجي و القانون العام الداخلي:

قواعد القانون العام الخارجي : تعتبر قواعد القانون العام الخارجي (القانون الدولي العام) في كل فروعه سواء أكانت في زمن السلم (القانون الدولي للبحار ، القانون الدولي للبيئة ، القانون الدولي للحدود) أم في زمن الحرب (القانون الدولي للحرب ، لقانون الدولي الانساني) فهي قواعد امرة لايجوز لأشخاص القانون الدولي .

قواعد القانون العام الداخلي :لقد سبق و قسمنا القانون الداخلي الى خمسة فروع ، وكل فرع يحتوي على قواعد عامة امرة :

قواعد القانون الدستوري : يتضمن القواعد المتعلقة بتحديد نظام الحكم مثلا فهي قواعد امرة ولايمكن لأي شخص الادعاء بوجود نظام ملكي في الجمهورية الجزائرية .

قواعد القانون الاداري :القواعد المتعلقة بالترقية ،النقل ،العزل ، فلايجوز مثلا لمدير الجامعة المعين بموجب مرسوم رئاسي أن يرفض ترقيته الى مناصب أعلى .

قواعد القانون المالي :ان الدولة بواسطة القانون المالي يمكنها من التحكم في جميع الأنشطة الاقتصادية ، وهي قادرة على مراقبة حركة البضائع من خلال القواعد الجبائية التي تقررها ، فلا يجوز الاتفاق على مخالفتها ، فلا يمكن لإدارة الضرائب أن تتفق مع الشخص المكلف بالضريبة مثلا اعفائه من اداء الضريبة.

قواعد القانون الجنائي العام : ان قواعد هذا القانون سواء أكانت موضوعية (قانون العقوبات) أو اجرائية (قانون الاجراءات الجزائية) هي قواعد امرة .

قانون العقوبات :ان قواعده التي تنهي عن ارتكاب الجرائم المختلفة تعد امرة ، وتعد هذه القواعد قيودا على حرية الأفراد وهي قيودا ضرورية لإقامة النظام في المجتمع وتفرض تحقيقا للمصلحة العامة .

ان القواعد التي تنهي عن الرشوة أو القتل أو السرقة مثلا لا يجوز مخالفتها ، فلا يجوز مثلا أن يتفق شخص مع السارق من أجل أن يكون محل جريمة سرقة مثلا .

قانون الاجراءات الجزائية :القاعدة القانونية التي لا تجيز سماع المتهم أو المدعي المدني أو اجراء مواجهة بينهما إلا بحضور محاميه .

كذلك القواعد المقررة لمدة التقادم في الدعوى العمومية لا يمكن الاتفاق على مخالفتها .

في مجال القانون الخاص : لا تقتصر القاعدة القانونية على فروع القانون العام فقط ، و انما تتعدى ذلك الى بعض فروع القانون الخاص :

في القانون المدني :رغم أن القانون المدني هو فرع من فروع القانون الخاص إلا انه يشتمل على بعض القواعد القانونية الامرة :

أـ في مجال حالة الأشخاص :القاعدة التي تقرر وجوب التسمية بأسماء و لقب الشخص.

في القانون التجاري :من القواعد الامرة التي نص عليها القانون التجاري القواعد التي تعاقب شخص طبيعي أو معنوي يمارس عملا تجاريا بدون سجل تجاري .

القاعدة التي لا تجيز لشخص طبيعي أن يكون شريكا وحيدا الا في شركة واحدة ذات مسؤولية .

في مجال القانون البحري :يعتبر القانون البحري مجال تدخل نشاط الدولة في تنظيم النشاط البحري وهو مايبرر الصفة الامرة لقواعده القانونية .

ومن القواعد الامرة :القاعدة القانونية التي تعاقب كل عضو في طاقم سفينة الذي يخل بواجباته وخدماته المرتبطة بالسفينة .

في مجال الاحوال الشخصية :حرص المشرع على العلاقات الأسرية وعلى حماية هذه المقومات وأن لا يترك الهوى للأفراد ، وإنما تصدى لتنظيمها بقواعد امرة .

ومن هذه القواعد : القاعدة التي تقرر الزام الزوج المطلق بتوفير مسكن لمطلقته الحاضنة ،أو الزامه بدفع بدل الايجار .

في مجال العمل :توسع تدخل الدولة في مجال علاقات العمل فأقر الكثير من القواعد الامرة ، مثلا :القاعدة التي تقرر وجوب اجراء محضر مصالحة أمام مكتب المصالحة في حالات الخلافات الفردية الخاصة بالعمل قبل مباشرة أي دعوى .

II القاعدة المكملة ومجال تطبيقها

القاعدة المكملة 11
مجال تطبيقها 12
تمرين 12
تمرين 12
تمرين 13

فرنسية

آ. القاعدة المكملة

هي تلك القواعد التي تنظم سلوك وعلاقات الأفراد على نحو معين و لكن يجوز لهم مخالفتها أو الاتفاق على ما يخالف أحكامها ، و يطلق عليها أيضا القواعد النسبية وهي لا تمثل قيودا على حرية الأفراد ، فهي تطبق حيث لا يوجد اتفاق بين أطراف العلاقة .

ب. مجال تطبيقها

يعتبر القانون الخاص هوالمجال الطبيعي للقواعد المكملة لارادة الأفراد ، بل يعد هو الأصل و بصفة خاصة في مجال العقود .

حيث يحتل القانون المدني النصيب الأكبر من هذه القواعد ، حيث يجد الأفراد حرية تنظيم علاقاتهم وفق مصالحهم الخاصة و برضاهم المتبادل فيما يبرمونه من عقود .

تحتل القواعد المكملة مكانة خاصة في مجال الالتزامات و العقود و نذكر منها على سبيل المثال مايلي :القاعدة القانونية التي تقرر اعتبار حصص الشركاء متساوية القيمة في ملكية المال لا في مجرد الانتفاع به مالم يكن هناك اتفاق اداري بين الشركاء على خلاف ذلك المادة 419 ق م✯ .

لا يعني هذا أن القواعد المكملة تتحول الى قواعد اختيارية و انما هي قواعد قانونية فكل ماهناك أن من شروط تطبيق هذه القواعد هو عدم وجود اتفاق على ما يخالف حكمها و هو شرط أجيز للمتعاقدين

اذا تحقق شرط عدم الاتفاق في العلاقة يعتبر أطراف العلاقة ممن توفرت فيهم شروط تطبيق هذه القاعدة المكملة بصفة الزامية ، فيلتزمون بتطبيقها .

تكون هذه القاعدة المكملة ملزمة في هذه الحالات تماما مثل القاعدة الامرة ، حيث يلتزم القاضي بتطبيقها على هذه العلاقة .

عندما يغيب الاتفاق نكون أمام احتمال نشوب نزاع بين أطراف العلاقة الذي قد يعرض على المحكمة بموجب دعوى قضائية يرفعها الشخص صاحب الحق ، فعندئذ لا خيار للقاضي سوى في تطبيق القاعدة القانونية المكملة و هي قاعدة ملزمة (1[محمد حسين]).

القواعد الآمرة	القواعد المكملة
لا يجوز للافراد مخالفتها أو الاتفاق على مخالفة ما تقرره.	يجوز لهم مخالفتها أو الاتفاق على ما يخالف أحكامها
مجال تطبيقها القانون العام و القانون الخاص	مجال تطبيقها: الفانون الخاص هو المجال الطبيعي للقواعد المكملة بل يعد هو الأصل وبصفة خاصة في مجال العقود

جدول1 القواعد الآمرة والقواعد المكملة ومجال تطبيقها

پ. تمرين

[15 ص 1 حل رقم]

ماهي القاعدة القانونية التي لا يجوز مخالفة أحكامها ؟

ت. تمرين

[15 ص 2 حل رقم]

ماهي تقسيمات القاعدة القانونية ؟

☐	القاعدة الامرة
☐	القاعدة المكملة
☐	القانون العام
☐	القانون الخاص

ث. تمرين

[15 ص 3 حل رقم]

تنقسم القاعدة القانونية الى قاعدة امرة و قاعدة مكملة ،ما المقصود بالقاعدة المكملة ؟؟؟

○	القاعدة المكملة : هي تلك القواعد التي تنظم سلوك وعلاقات الأفراد على نحو معين و لكن يجوز لهم مخالفتها أو الاتفاق على ما يخالف أحكامها ، و يطلق عليها أيضا القواعد النسبية وهي لا تمثل قيودا على حرية الأفراد ، فهي تطبق حيث لا يوجد اتفاق بين أطراف العلاقة.
○	القاعدة المكملة هي تلك القواعد التي يجوز للأفراد مخالفتها ، ولا تطبق في حالة الخلاف بين أطراف العلاقة .

حل التمارين

> 1 (ص 12)

القاعدة الامرة .

> 2 (ص 12)

☑	القاعدة الامرة
☑	القاعدة المكملة
☐	القانون العام
☐	القانون الخاص

> 3 (ص 13)

◉	القاعدة المكملة : هي تلك القواعد التي تنظم سلوك وعلاقات الأفراد على نحو معين و لكن يجوز لهم مخالفتها أو الاتفاق على ما يخالف أحكامها ، و يطلق عليها أيضا القواعد النسبية وهي لا تمثل قيودا على حرية الأفراد ، فهي تطبق حيث لا يوجد اتفاق بين أطراف العلاقة. وتكون هذه القاعدة المكملة ملزمة في هذه الحالات تماما مثل القاعدة الامرة ، حيث يلتزم القاضي بتطبيقها على هذه العلاقة .
○	القاعدة المكملة هي تلك القواعد التي يجوز للأفراد مخالفتها ، ولا تطبق في حالة الخلاف بين أطراف العلاقة .

قاموس

الضريبة

اقتطاع نقدي أو مالي من مداخيل وثروات الأشخاص تقوم به الدولة من اجل تحقيق المنفعة أو الخدمة العامة.

معنى المختصرات

- ق م قانون مدني

قائمة المراجع

[محمد حسين] منصور، نظرية القانون، كلية الحقوق جامعة مصر، 2001.

دليل

القاعدة المكملة.....7 صفحة
القاعدة الآمرة.....7 صفحة